نحو استراتيجية لمجموعة البنك الدولي
من أجل المساواة بين الجنسين
اجتماع تشاوري مع الحكومة: 28 مايو/آيار 2015
موجز تقييمي
الرباط، المغرب

عُقد اجتماع تشاوري مع **ممثلي الحكومة** يوم **28 مايو/آيار 2015 في الرباط** بالمغرب. وبعد عرض تقديمي قدمه فريق المساواة بين الجنسين بمجموعة البنك الدولي حول خلفية الاستراتيجية، ونطاقها المزمع، وعملية إعدادها، فُتح باب الحوار للاستماع إلى تعليقات المشاركين وتوصياتهم. ويوضح الموجز التالي أهم النقاط والتوصيات التي أُثيرت في الاجتماع.

إجمالي عدد المشاركين: 36.

الملاحظات التقييمية من الأطراف المعنية

1. أهم فجوات المساواة بين الجنسين التي ينبغي لمجموعة البنك الدولي أخذها في الاعتبار وإعطاؤها الأولوية لمساعدة البلدان المعنية في الحد من الفقر والتشجيع على قيام مجتمعات أكثر إنصافا
عند إعداد الاستراتيجية الجديدة للمساواة بين الجنسين، ينبغي على مجموعة البنك الدولي أن تولي اهتماما بما يلي: • **الفصل بين الجنسين مهنيا:** غالبا ما يتم تشغيل النساء في وظائف منخفضة الأجر وذلك لأسباب يعود بعضها إلى التحيز ضد المرأة في النظام التعليمي. ففي المغرب، يتم توجيه الفتيات بالمدرسة في أغلب الأحوال تجاه القطاعات الاقتصادية التي تعتبر تقليديا أنها قطاعات أنثوية (مثل صالونات التجميل) تقدم أجورا أدنى من الوظائف في قطاعات تعتبر أكثر ذكورية. ويمكن أن تساعد استراتيجية مجموعة البنك الدولي الجديدة على كسر هذه الحواجز بحيث لا يُنظر إلى الوظائف

باعتبارها ذكورية أو أنثوية.

- **حواجز النقل أمام المرأة:** إن نقص قدرة المرأة على الانتقال سبب رئيسي أمام ضعف مشاركتها في الاقتصاد. وسيساعد وجود شبكة آمنة ميسورة التكلفة للنقل العام على زيادة معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل وفي الاقتصاد ككل، ويمكن أن تساعد استراتيجية مجموعة البنك الدولي الجديدة على تحديد حلول مختلفة حسب خصائص هذا البلد.

- **نقص خدمات رعاية الطفل:** يعد هذا من الأسباب الرئيسية في المغرب وراء ارتفاع معدلات انسحاب المرأة من قوة العمل. فغالبا ما يدفع نقص خدمات رعاية الطفل المرأة إلى ترك عملها بعد الإنجاب. ويعد هذا الاتجاه أكثر شدة في القطاع الخاص حيث يوم العمل أطول، ما يزيد من صعوبة توفيق المرأة بين حياتها الوظيفية وحياتها الشخصية.

- **إمكانية الحصول على المسكن:** تتمتع المرأة في المغرب بإمكانية ضعيفة للغاية للحصول على المسكن، ما يجعل ذلك من الصعب للغاية عليها أن تحيا حياة مستقلة سواء كعازب أو مُطلّقة.

- **الفصل بين السياسات الجيدة وسوء التنفيذ:** في المغرب، على سبيل المثال، يعدّ الإطار القانوني الذي تم تطبيقه بعد الإصلاحات الدستورية لعام 2011 تقدميا للغاية وتشمل السياسات الحكومية في العادة ملاحظات محددة عن احتياجات النساء. لكن عند مرحلة التنفيذ تختفي غالبا مراعاة المساواة بين الجنسين. وينبغي أن تساعد الاستراتيجية الجديدة على تحديد أو اقتراح آليات جديدة لتحويل القوانين والاستراتيجيات إلى تدابير على أرض الواقع. ويمكن أن تساعد مجموعة البنك الدولي أيضا بتشجيع الحكومة على تنظيم اجتماعات بين الوزارات بحيث تنسق جميع الوزارات إجراءات تدخلية أفضل بشأن المساواة بين الجنسين، وهو أمر له أهمية خاصة في ضوء الطبيعة المستعرضة لهذه المسألة.

- **توفّر البيانات واستخدامها وتقييمها.** من المهم بشكل عام استخدام البيانات المتاحة بالفعل والتأكد من تبادلها بشكل منتظم. ففي المغرب على سبيل المثال توجد بيانات لكنها تبقى في الغالب داخل كل وزارة ولا يتم تبادلها على نطاق واسع. ويمكن أن تساعد مجموعة البنك الدولي الحكومة المغربية على إجراء تقييم أكثر انتظاما لأثر قوانينها وسياساتها وإجراءاتها التدخلية.

2. أمثلة لسياسات ونُهُج وبرامج القطاعين العام والخاص التي أسهمت في إزالة القيود الاجتماعية التي تعوق النساء والفتيات والتي يمكن لاستراتيجية مجموعة البنك الدولي أن تتعلم منها

- **ميزانية تراعي المساواة بين الجنسين** يمكن أن تكون أداة قد تساعد على إدراج هذه المسألة في استراتيجيات جميع الوزارات وسياساتها وبرامجها. ففي المغرب، على سبيل المثال، يتطلب القانون الأساسي للميزانية إدارة الميزانية على أساس تحقيق النتائج في مختلف الوزارات

وتنص مادته رقم 39 على ضرورة مراعاة بعد ا لمساواة بين الجنسين في استراتيجيات كل وزارة. وتوضح التجربة المغربية أن الميزانية التي تراعي المساواة بين الجنسين أداة جيدة لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين لكنها تتطلب تدريبا للموظفين وأحكاما قانونية معينة وغير ذلك من الشروط المسبقة فمثل هذه الميزانية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن باقي الأمور. وفي حالة المغرب بدأت عملية إدراج الميزانية المستندة إلى المساواة بين الجنسين في عام 2002 مع تطبيق الميزانية الموجهة للنتائج التي طبقت أولا بشكل تجريبي في عدد قليل من الوزارات هي المالية والخارجية والتعليم والصحة والمياه والزراعة. على كل وزارة مشاركة في المشروع التجريبي أن تحدد بوضوح استراتيجيتها للتحرك وأهدافها ومؤشراتها ويجب أن يتم إدراج البعد الخاص بالمساواة بين الجنسين على جميع المستويات. وحتى اليوم، يتفاوت التنفيذ فيما بين الوزارات، فالبعض متقدم للغاية في إدراج بعد المساواة بين الجنسين في الميزانيات، ويحقق البعض الآخر قدرا من التقدم، أما الجزء الثالث فمتخلف عن الوزارات الأخرى.

3. توصيات بشأن الحلول اللازمة لتعزيز ملكية وقدرة النساء على الحصول على الأرض والمسكن والتمويل والتكنولوجيا.

- يتطلب إدراج المساواة بين الجنسين **إضفاء الصبغة المؤسسية على استراتيجية المساواة بين الجنسين** في مختلف وحدات الوزارات المعنية. ويمكن لمجموعة البنك الدولي أن تساعد على طرح نماذج لكيفية إضفاء الصبغة المؤسسية في بلدان أخرى.

4. توصيات بشأن كيفية تقديم مجموعة البنك الدولي مساندة أفضل للبلدان والشركات في جهودها الرامية إلى تقوية أنظمتها ومؤسساتها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين بحيث تتحقق نتائج أكثر استدامة

- ينبغي تطبيق استراتيجية مجموعة البنك الدولي الجديدة المعنية بالمساواة بين الجنسين **بنهج متعدد القطاعات.** وينبغي أن تكون الاستراتيجية شاملة وتوفر إطارا تصاحبه خطط عمل مستندة إلى القطاعات مع أدوات معينة لتنفيذ الاستراتيجية.

- ينبغي أن تسمح الاستراتيجية الجديدة بقدر كاف من المرونة كي يتسنى تعديلها حسب **خصائص كل بلد.** فمن الناحية العملية، ينبغي أن تترسخ الاستراتيجية في المنطقة أولا ثم في كل بلد. وينبغي أن تكون السياسات أقرب ما يكون للمستفيدين ولها مؤشرات محددة ومعدّة وفقا لكل سياق. وعلى مجموعة البنك الدولي ان تتذكر أنه حتى الاستراتيجيات الوطنية أحيانا ما تفشل في إدراك الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية.

5. الفجوات المعرفية الهامة – وهي المجالات التي لا نعرف عنها ما يكفي والتي ينبغي لمجموعة البنك

الدولي أن توليها أولوية في عملها للمساعدة في سد فجوات المساواة بين الجنسين
• يمكن أن تستفيد الاستراتيجية الجديدة من **التقييم المتعمق للأسباب الرئيسية** لانخفاض تمثيل المرأة في قوة العمل حيث يتسع نطاقه من الجوانب الثقافية إلى صعوبة التوفيق بين الحياة الشخصية والمهنية وغير ذلك من الحواجز أمام دخولها سوق العمل. • يمكن لمجموعة البنك الدولي أن تساعد الحكومة المغربية على تقييم أثر جميع الإجراءات المحلية المطبقة منذ سنوات لتضييق الفجوات بين الجنسين بما في ذلك أثر الإصلاحات الدستورية لعام 2011. فمن شأن تقييم السياسات العامة الحالية أن يساعد الحكومة على تحسين فهمها لما يمكن أن ينجح وما لا ينجح.